Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 7, Issue 44 (2023) • P: 65 - 52
https: //journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

The role of the Palestinian Ministry of Education in influencing Palestinian students' attitudes toward vocational and technical education from experts' perspective

Mr. Amjad Ziad Hassan Sheikh Ali
Faculty of Economics and Management | University of Sfax | Tunisia
Al-Istiqlal Research Center | Al-Istiqlal University | Palestine

Received: 13/08/2023
Revised: 25/08/2023
Accepted: 15/09/2023
Published: 30/11/2023

* Corresponding author: samehrq@pass.ps

Citation: Sheikh Ali, A. Z. (2023). The Role of the Palestinian Ministry of Education in Influencing Palestinian Students' Attitudes toward Vocational and Technical Education from Experts' Perspective. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 7*(44), 52 – 65. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K130823

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aims at revealing the role of the Palestinian Ministry of Education in influencing Palestinian students' attitudes toward vocational and technical education from experts' perspective. To achieve this aim, the researcher relied on the descriptive analytical approach to analyzing the phenomenon of Palestinian students' orientation towards vocational and technical education, and used interviews as a tool to collect information based on the interpretive paradigm. The main promising finding is that the Ministry of Education positively influenced Palestinian students' attitudes toward vocational and technical education through socialization after Palestinian students' attitudes focused on academic education. The Ministry of Education did that by changing societal perspectives toward vocational and technical, updating curricula to meet local community needs, enacting laws to protect students who want to enroll in vocational education to work in their fields, preparing schools' infrastructure to suit this type of education, hiring new specialized teachers in various vocational and technical education fields. One of the most important recommendations of the study is the need to change the negative perception towards vocational and technical education.

Keywords: vocational education; technical education; role of the Palestinian Ministry of Education.

دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء

أ. أمجد زياد حسن شيخ علي
كلية الاقتصاد والإدارة | جامعة صفاقس | تونس
مركز الاستقلال للدراسات | جامعة الاستقلال | فلسطين

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ظاهرة توجه الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني، لجمع المعلومة الأولية تم الاستناد إلى المقابلات. حيث تنتمي الدراسة لتحليل المقابلات إلى نموذج التفسير (interpretivist paradigm). أبرز ما توصلت إليه الدراسة وجود دور لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير بشكل إيجابي على توجيه الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني من خلال التنشئة الاجتماعية، فبعد أن كانت توجهات الطلبة الفلسطينيين محصورة على التعليم الأكاديمي أصبحت توجهاتهم نحو التعليم المهني والتقني في ازدياد. ويتمثل هذا الدور في إدخال التعليم المهني والتقني في المدارس وتغيير النظرة المجتمعية تجاهه. وتحديث المناهج الدراسية لتواكب حاجة المجتمع المحلي منه. وسن قوانين تحمي الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق في التعليم المهني مستقبلاً للعمل في المجالات التي درسوها. وتهيئة البنية التحتية للمدارس لتلائم هذا النوع من التعليم. وودمج مدرسين جدد متخصصين في مجالات مختلفة من التعليم المهني والتقني. من أهم توصيات الدراسة ضرورة تغيير النظرة السلبية نحو التعليم المهني والتقني.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التعليم التقني، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

1- المقدمة.

يوجد جدل نظري حول مدى أهمية التوجه نحو التعليم المهني والتقني على حساب التعليم الأكاديمي، يتراوح هذه الجدل بين من يدافع عن أهمية التعليم المهني والتقني وبين من يدافع عن أهمية التعليم الأكاديمي. من أبرز الحجج التي قدمها المدافعون عن التعليم المهني والتنقي ما يقدمه التعليم المهني والتقني من تنمية للموارد البشرية فيما بما يتفق مع مطالب وحاجات المجتمع، وبما يوفره من أيد مهرة تقود العملية الصناعية والزراعية والمهن المختلفة في المجتمعات فتحقق ثروات وعوائد مالية كبيرة، وبما يساهم في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع التقانة الحديثة قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة. ويوجه المدافعون عن التعليم المهني والتقني نقداً للمدافعين عن التعليم الأكاديمي من أبرز هذا النقد ارتفاع البطالة الناجمة عن التعليم الأكاديمي التقليدي المجرد.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز المدافعون عن التعليم المهني والتقني وجهة نظرهم هذه من خلال الاستدلال بما قامت به الدول، خاصة المتقدمة منها، من إدخال إصلاحات جذرية في قطاع التعليم من خلال تكامل برامج التعليم الثانوي المهني الفني وتجسيرها بالتعليم العالي وربطهما باحتياجات سوق العمل وتأمين تجاوبه مع التغيرات العلمية والثقافية والتحولات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 1998 3). فيما أن من أبرز الانتقادات التي وجهها المدافعون عن التعليم الأكاديمي للتعليم المهني والتقني، النظرة المجتمعية السلبية للتعليم المهني والتقني. وأن التعليم التقني والمهني لا يمكنه الاستغناء عن التعليم الأكاديمي.

من هذا الجدل العالمي حول كل التعليم الأكاديمي والتعليم المهني والتقني تنطلق الدراسة لتعالج التعليم المهني والتقني في فلسطين، حيث يُعتقد أن نشأته في فلسطين تعود إلى ما قبل 144 عاما، وذلك عندما سمحت الحكومة العثمانية للسكان عام 1856 بإنشاء المدارس التي تراها مناسبة فأنشأ شنلر عام 1860 "مدرسة شنلر" كأول مدرسة أجنبية اهتمت بالتدريب المهني والحرفي واليدوي والتي قامت بإنشاء عدد من المشاغل للتدريب كالخياطة والنجارة، والحدادة، وتجليد الكتب، والطباعة، وصناعة الأحذية، والخراطة، وصناعة الفخار، وكانت تهدف إلى تمكين الأيتام من إعالة أنفسهم عن طريق اكتساب مهنة ما. وفي عام 1863 أنشئت مدرسة السالزيان في بيت لحم كمدرسة مهنية لتحقيق الأهداف نفسها التي وضعتها مدرسة شنلر. وخلال الانتداب البريطاني تم إنشاء دار الأيتام الإسلامية في القدس عام 1922 كمدرسة صناعية لمساعدة الأيتام والمعوزين في توفير حياة كريمة، ومدرسة خضوري الزراعية عام 1930 في طولكرم، لتدريب طلبة القرى العرب الذين أنهوا الدراسة الابتدائية على أسلوب الزراعة العامة لمدة سنتين دراسيتين، أصبحت ثلاث سنوات عام 1943، وفي عام 1933 أنشئت أول مدرسة مهنية حكومية في حيفا. وأنشئ أول مركز تدريب في القدس عام 1948 عن طريق الاتحاد اللوثري، نقل إلى بيت حنينا في عام 1964، وفي ظل الحكم الأردني بعد عام 1958، غطى نظام التعليم والتدريب المهني والتقني مرحلة التعليم الثانوية ومرحلة التعليم العالي تحت مظلة وزارة التربية والتعليم الأردنية (تاريخ التعليم والتدريب المهني والتقني، دون تاريخ)، إلا أن التعليم الأكاديمي والتوجه إليه ظل مسيطراً على فلسطين حتى خلال بداية عهد السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب النظرة المجتمعية السلبية له. لكن لوحظ مؤخراً اهتماماً من السلطة الفلسطينية ممثلة بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالاهتمام بالتعليم المهني والتقني، لا سيما في ارتفاع البطالة وزيادة حدتها في فلسطين بين الخريجين ذوي التعليم الأكاديمي في ظل الاحتلال الإسرائيلي. ستعمل هذه الدراسة على معالجة ظاهرة توجه الطلبة الفلسطينيين إلى التعليم المهني والتقني في فلسطين من خلال التركيز على دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء، إذ سيتم معالجة ظاهرة التوجه إلى التعليم المهني والتقني من خلال محورين رئيسيين، المحور الأول سيتعرض للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، أما المحور الثاني فسيتعرض لدور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني. وفي نهاية هذه الدراسة سيتم عرض النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة وعرض توصياتها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يسير التعليم المهني التقني والأكاديمي في المجتمعات بخطين متوازيين إذ يخدم أحدهما الآخر ويرفده بالكفاءات التي تلبي حاجات سوق العمل، لكن جزءاً من هذه المنظومة ما زال يعاني من قصور قد تعود أسبابه إلى الثقافة المجتمعية التي ينظر بها نظرة دونية إلى التعليم المهني والتقني. ولأهمية التعليم المهني والتقني في الحد من البطالة التي تعانيها المجتمعات أولت الدول اهتماماً لتطوير التعليم المهني والتقني فيها.

والسلطة الفلسطينية لم تكن بعيدة عن تلك الدول التي سعت لحل إشكالية البطالة في مجتمعاتها من خلال تطوير التعليم المهني والتقني إذ سعت وزارة التربية والتعليم الفلسطيني لحل إشكالية البطالة، خاصة لدى خريجي التعليم الأكاديمي، وأحد الحلول المقترحة لحل هذه الإشكالية كانت من خلال توجيه الطلبة للتعليم المهني والتقني. لكن رغم اهتمامها بتوجيه الطلبة للتعليم المهني

والتقني إلا أن نسبة الالتحاق بالتعليم المهني لا زالت منخفضة منخفضة، حيث بلغت عام 2018 (2.99%)، من نسبة الدخول للمرحلة الثانوية، بينما معدل الدخول للصف العاشر المهني (1.70%) (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

وقد تأخر اهتمام السلطة الفلسطينية بالتعليم المهني والتقني عن غيرها من الدول، إذ صدر عام 2021 قراراً بقانون رقم (4) بشأن الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين (ديوان الفتوى والتشريع، 2021، 6). توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني على حساب التعليم الأكاديمي للحد من البطالة، أو توجيههم نحو التعليم الأكاديمي هو **الإشكالية** التي تبحث فيها هذه الدراسة. إذ سيتمثل معالجتها لهذه الإشكالية من خلال الإجابة على **سؤال الدراسة** الرئيس: "ما دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني من وجهة نظر الخبراء؟"

وسيساعد في الكشف عن عن دور وزارة الربية والتعليم الفلسطيني في التأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني، طرح السؤال الفرعي التالي: **ما المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني؟**

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للكشف عن دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني من وجهة نظر الخبراء، إذ يعتبر الكثيرون أن التعليم المهني والتقني هو الطريق الأقصر لدخول سوق العمل ويساهم في حل البطالة التي يعانيها الفلسطينيين من التعليم الأكاديمي. وللدراسة هدف فرعي آخر يساعد على تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، يتمثل في تحديد المعيقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية نظرية وأخرى عملية، وكما يلي:

الأهمية النظرية فهي ستختلف عن الدراسات في العالم التي بحثت في أهمية التوجه نحو التعليم المهني والتقني على حساب التعليم الأكاديمي في حالات مستقلة سياسياً، لأن مثل تلك الدراسات لم تفحص أهمية توجيه الطلبة للتعليم المهني والتقني في ظل دول محتلة وإنما فحصتها في ظل حالة خاضعة تحت الاحتلال.

- كما أن الدراسات المختلفة لم تهتم بدراسة المعيقات التي قد تؤثر على دور الدولة المستقلة في تنميو التعليم المهني والتقني والتي يضعها الاحتلال.
- الأهمية العملية: ستكون مفيدة لأولياء أمور الطلبة في تنبيههم لأهمية تعليم أبنائهم تعليماً مهنيا وتقنياً في ظل انتشار البطالة بين الخريجيين الذين درسوا تعليماً أكاديمياً.
- كما من شأنها لفت النظر المعنيين لمزيد من الاهتمام في توجيه الطلبة إلى التعليم المهني والتقني من أجل حل مشكلة البطالة الناتجة عن فائض الخريجين الأكاديميين مقارنة بنسبة الوظائف المتوفرة في السوق.

2-الدراسات السابقة.

سعى الباحث عند إعداد دراسته إلى مراجعة العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي عالجت التعليم المهني والتقني في فلسطين، وفيما يلي سيتم عرضها من الأحدث إلى الأقدم حيث سيقوم الباحث بالتعقيب عليها:

- **دراسة (خليفة، عفونة وعطير، 2022)** هدفت الدراسة التعرف إلى مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين وسبل التغلب عليها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الكيفي، والمجموعات البؤرية والمقابلة كأدوات للدراسة، وأظهرت النتائج وجود مشكلات تتعلق بالبنية التحتية في مدارس التعليم المهني، وقلة عدد المدارس والمشاغل، ونقص بالمعدات والأجهزة، والنظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع، وغياب الوعي، ونقص الخبرة، وتدني تحصيل الطلبة، وضعف مواءمة المناهج مع التطورات الحديثة ومستويات الطلبة، ولتطوير مدارس التعليم المهني أوصت الدراسة بضرورة توفير ميزانية، وتوفير الأجهزة، وزيادة عدد المدارس والمشاغل المهنية، وتوفير المعدات والأجهزة، وتفعيل دور الإعلام التربوي في توعية المجتمع بأهمية التعليم المهني، وإرسال بعثات من المعلمين للخارج.
- **دراسة (فراج، 2022)** هدفت إلى وضع تصور مقترح للتعليم المهني في مدارس محافظة أريحا والأغوار، وذلك بناء على دراسة واقع التعليم المهني للطلبة والمجتمع المحلي في المحافظة. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، باستخدام أداة الاستبانة طبقت على الفئة الأولى من العينة، وأداة المقابلة طبقت على الفئة الثانية. وتكونت عينة الدراسة من فئتين، الفئة الأولى عينة عشوائية طبقية من

الطلبة عددها (219)، أما الفئة الثانية فكانت عينة قصدية من المجتمع المحلي، وعدد أفرادها (11) فردا. أشارت نتائج الأداة الأولى الاستبانة إلى أن تقديرات أفراد عينة الطلبة لأسباب عزوف الطلبة عن التعليم المهني جاءت بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي قدره (3.29) وفق مقياس ليكرت الخماسي، بنسبة 65.8 %. أما بخصوص الأداة الثانية (المقابلة) فقد أشارت النتائج إلى أن واقع التعليم المهني في محافظة أريحا والأغوار كانت متدنية بسبب النظرة المجتمعية الدونية للتعليم المهني، كما تبين أن المحافظة بحاجة اهتمام أكثر من الجهات الرسمية، كونها بحاجة ماسة الى مدارس مستقلة للتعليم المهني تقدم تخصصات مهنية في مجالات: زراعية وصناعية وسياحية حسب احتياجات المدينة.

- **دراسة (الدماغ وأبو حجير، 2022)** هدفت إلى التعرف على واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين ودوره في ريادة المشروعات الصغيرة. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، ولجمع المعلومات تم الاعتماد على الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج حسب رأي مجتمع الدراسة أهمها: (وجود موافقة متوسطة حول واقع مستوى التعليم المهني والتقني، هناك تأثير ايجابي لمحاور واقع التعليم والتدريب المهني بكافة أبعاده في ريادة المشاريع الصغيرة). وأوصت الدراسة (بضرورة تقويم البرامج والمناهج بشكل دوري ومواكبة التطورات العالمية، تهيئة وتطوير البنية التحتية للبرامج المهنية والتقنية، العمل على استقطاب مدرسين من ذوي الكفاءة والخبرة، توفير فرص عمل لخريجي البرامج المهنية والتقنية).
- **دراسة (الآغا، 2018)** هدفت إلى التعرف على تأثير مجموعة من المتغيرات في اتجاه الطلبة نحو الالتحاق بالمسار المهني، وتقديم المقترحات لتعزيز ذلك في فلسطين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات، وأبرز ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن اتجاه طلبة الصف العاشر في مدينة غزة نحو التعليم المهني جاء بمستوى 85%، وتبين أن هناك تأثير معنوي لكل من (النوع مهنة الأب، مهنة الأم، تعليم الأم، دخل الأسرة) على اتجاه الطلبة نحو الالتحاق بالتعليم المهني.
- **دراسة (صالح، 2018)** وهدفت إلى تبيان واقع التعليم المهني والتقني في قطاع غزة من وجهة نظر المدرسين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الاستبانة لجمع المعلومات، وأبرز ما توصلت إليه نتائج الدراسة أن واقع التعليم المهني والتقني فعّال بنسبة (63.65%)، وتأن مجال البيئة التعليمة احتل المرتبة الأولى بنسبة (66%)، يليه مجال البيئة الاقتصادية بوزن نسبي (65.4%)، يليه مجال البيئة الاجتماعية بنسبة (62.95%)، وأخيرا مجال البيئة التحتية بنسبة (61.47%)، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تفعيل التعليم المهني وفق معايير محددة وتوفير الإمكانيات المحفزة لتوجه الطلاب للدراسة فيه.
- **دراسة (عفونة وجيتاوي، 2017)** هدفت إلى تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني من منظور النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم والتدريب المهني في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي مستندة إلى كل من الاستبانة حيث وزعت الاستبانة على عينة بلغت (433) طالبا وطالبة، وأجريت (15) مقابلة مع مديري المؤسسات المهنية للمقابلة. وأظهرت نتائج المقابلة أن مديري المؤسسات المهنية يرون أن التخصصات والبرامج المطروحة للإناث مناسبة والإقبال عليها كبير لارتباطه بثقافة المجتمع الذي ما زال يعيق التحاق الإناث في تخصصات جديدة. وأشارت نتائج الاستبانة إلى أن واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي من وجهة نظر الطلبة لمجالات الدراسة كان بين المتوسط والكبير، فقد تراوحت النسب المئوية للاستجابة عليها ما بين (65.7%) للمجال الخامس (الأجهزة والبنية التحتية) و(78.2%) للمجال الثاني (توفير فرص العمل) وكانت كبيرة للدرجة الكلية لجميع الفقرات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير المناهج والبرامج التدريبية لتكون مناسبة للنوع الاجتماعي.

تعقيب على الدراسات السابقة

لا بد من الإشارة إلى ما لاحظه الباحث بأن الغالبية العظمى من الدراسات السابقة كانت دراسات كمية، باستثناء دراسة (خليفة، عفونة وعطير، 2022) التي كانت من الدراسات النوعية واستخدمت المقابلة لجمع البيانات. فيما كانت دراسة (فراج، 2022) ودراسة (عفونة وجيتاوي، 2017) من الدراسات المختلطة التي تجمع الكمي والكيفي حيث استخدمت الدراستين كل من المقابلة والاستبانة لجمع المعلومة. **وتختلف هذه الدراسة عن الغالبية العظمى من الدراسات السابقة في هذا الجانب** بأنها من الدراسات النوعية التي اعتمدت على المقابلة كأداة لجمع المعلومة من الخبراء إذ لم يتم التنبه من الدراسات السابقة لهذا النوع من من مجتمع الدراسة لأخذ رأيه حول التعليم المهني والتقني.

كما تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها بحثت في دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة في التوجه إلى التعليم المهني والتقني في فلسطين لحل مشكلة البطالة بين الخريجين ذوي التعليم الأكاديمي. فلم تبحث أي من الدراسات السابقة في دور وزارة التربية والتعليم في توجيه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني. بالإضافة لذلك تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها لم تفحص تأثير الاحتلال على دور وزارة التربية والتعليم في توجيه الطلبة إلى التعليم المهني والأكاديمي.

كما أنها تختلف عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها استخدمت إحدى المقاربات التربوية لدراسة ظاهرة التعليم المهني والتقني، فرغم أن الغالبية العظمى من الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي كدراسة (الدماغ وأبو حجير، 2022) ودراسة (فراج، 2022) ودراسة (الآغا، 2018) مثلما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلا أن هذه الدراسة إضافة لاعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة التعليم المهني والتقاستخدمت مقاربة التنشئة الاجتماعية إحدى المقاربات التربوية التي تهتم بمعرفة التأثير على توجهات الأفراد وسلوكهم في حين لم تستخدم أي من الدراسات السابقة أياً من المقاربات التربوية.

رغم هذا الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلا أن الباحث استفاد من الدراسات السابقة بالعديد من الأفكار التي تخص ظاهرة التعليم المهني والتقني في فلسطين. وما من شك أن نتائج الدراسة الحالية تلاقت أحياناً مع بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وسيتم توضيح ذلك أكثر عند الحديث عن النتائج. وقد استفاد الباحث أيضاً من الدراسات السابقة أن التعليم المهني والتقني في فلسطين يعاني من تدني نسبة التحاق الطلبة به بسبب النظرة الاجتماعية الخاطئة التي مفادها أن من يلتحق بهذا النوع من التعليم هو الطالب الضعيف، كما أن التعليم المهني والتقني يعاني من قلة الدعم المادي الكافي لإقامة المزيد من المدارس المهنية، والمشاغل المهنية، وشراء الآلات والمعدات اللازمة لكافة التخصصات المهنية.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

اعتمدت الدراسة لتحقيق هدف الدراسة الرئيسي على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أنه يعتبر من أهم المناهج التي تساعد في وصف ظاهرة ما وتحليلها كالظاهرة التي تعالجها الدراسة الحالية، وهي توجه الطلبة الفلسطينيين في المدارس الحكومية إلى التعليم المهني والتقني. وكي يساعد في التحليل الدقيق لدور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجيه الطلبة الفلسطينيين إلى التعليم التقني والمهني سوف يتم استخدام مقاربة التنشئة الاجتماعية (Socialization Approach)، فضمن هذه المقاربة تعتبر التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتعلم الفرد من خلالها التكيف مع مجموعة (أو مجتمع) والتصرف بطريقة توافق عليها المجموعة (أو المجتمع). وتمثل التنشئة الاجتماعية بشكل أساسي عملية التعلم بأكملها طوال دورة الحياة، وهي ذات تأثير مركزي على سلوك ومعتقدات وأفعال البالغين وكذلك الأطفال. (Britannica, 2023). والتأثير في توجيه الطلبة لاختيار إحدى المسارات إما الأكاديمي أو المهني والتقني يعتبر جزءاً من عملية تنشئتهم اجتماعياً والتأثير في سلوكهم ومعتقداتهم. حيث ستساعد مقاربة (التنشئة الاجتماعية) في الكشف عن دور وزارة التربية والتعليم في توجيه الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني وعدم حصره على توجهاتهم نحو التعليم الأكاديمي، ولجمع المعلومة تم استخدام المقابلة مع مجموعة من الخبراء في مجال التعليم المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم ومدراء المدارس المهنية حيث تم إجراء ما مجموعة (8 مقابلات)، وتنتمي هذه الدراسة بالنسبة لجمع المعلومة وتفسيرها إلى نموذج التفسير (interpretivist paradigm) حيث يتم التعبير عن وجهات نظر الأشخاص الذين تتم مقابلتهم من أجل المساعدة في بناء حلول للمشكلات، وتعكس البيانات التي تم جمعها الاختلافات في وجهات نظر المبحوثين. ويحتاج تحليل هذه البيانات إلى التعرف على مدى الاختلاف في وجهات النظر (Saunders et al.، 2019، 637) ولأن هذا النموذج يؤكد على أهمية العقل البشري في خلق المعرفة (Suen & Suen، 2019، 83). من أجل تحديد من ستتم مقابلتهم، تم تبني استراتيجية تحديد العينات الحصصية (A quota sampling strategy) وتحديد العينات الحصصية (Quota sampling) في البحث النوعي (qualitative research) هو أسلوب محدد لاختيار عينة تم تحديدها باستخدام استراتيجية أخذ عينات هادفة لتحديد فئات مصادر البيانات المؤهلة للدراسة (Given، 2008، 772). وكما تم استخدام الوثائق الخاصة بالوزارة وخططها الرسمية لتغطية النقص الذي لم تستطع إجابات المبحوثين أن تغطيه.

المبحث الأول-تعريف التعليم المهني والتقني ومكوناته.

يوجد عدة تعريفات للتعليم المهني والتقني، إلا أن الباحث وجد أن من أبرزها والذي ينطبق على التعليم المهني والتقني في فلسطين تعريف دراسة (عطوان، 2001). إذ وجدت الدراسة أن التعليم والتدريب التقني والمهني هي نظام فرعي من النظام التربوي، وكل نظام يتكون من عناصر. ومنظومة التعليم المهني تتكون من العناصر التالية وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية الراجعة (عطوان، 2001، 29).

ويرى (عطوان، 2001) أن المدخلات: تشتمل على الطلبة، وبرامج التعليم والتدريب المهني، وتسهيلات التعليم والتدريب المهني والمعلمين. فيما تشمل العمليات على التعليم والتدريب العملي، والاختبار، والقياس والتقويم. في حين وجد أن المخرجات تشتمل على مواطنين مؤهلين لممارسة أعمال أو مهام مختلفة. وأخيراً وجد أن التغذية الراجعة تشمل التعديلات المقترحة على المدخلات والعمليات فيما إذا كانت النواتج (الخريجون) لديهم جوانب نقص في المهارات.

ولأهمية مكونات تعريف دراسة (عطوان، 2001) فقد صمم الباحث استناداً لهذا التعريف النموذج (1) ليتم اعتماده في هذه الدراسة، وأضاف إليه مكوناً آخر وهو البيئة التي يوجد فيها نظام التعليم المهني والتقني، وبالنسبة لهذه الدراسة فقد اعتبر الباحث أن البيئة التي تؤثر على واقع التعليم التقني والمهني تمثلها الاحتلال الإسرائيلي وفيما يلي يوضح (1) مكونات التعليم المهني والتقني:

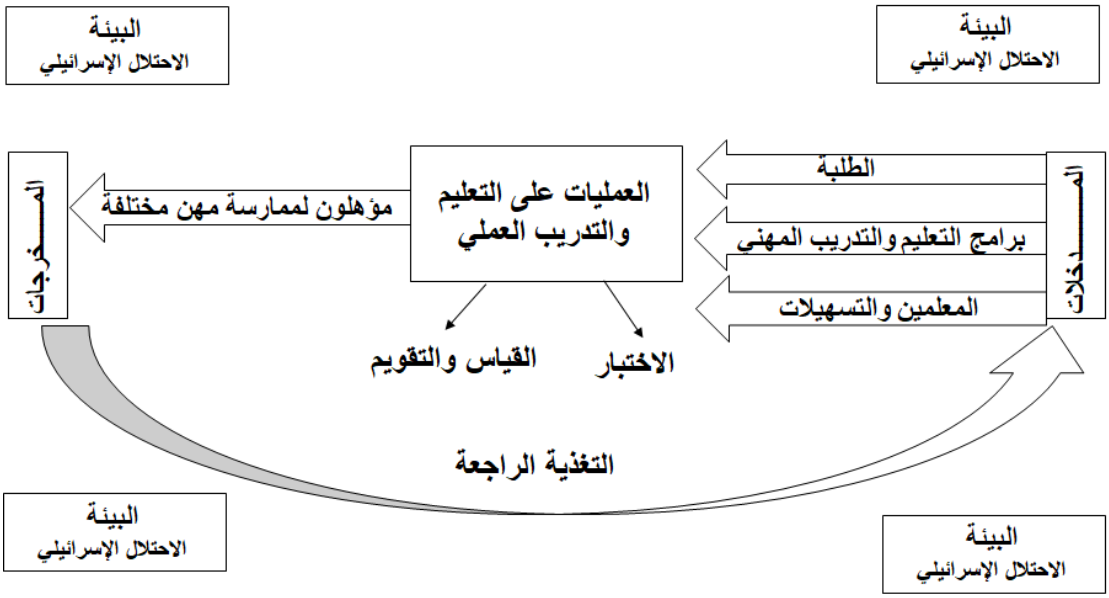

نموذج (1) مكونات التعليم المهني والتقني في فلسطين

المبحث الثاني-تأثير التنشئة الاجتماعية في بناء التوجهات.

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية مهمة لكل من الفرد والمجتمع، إذ أن الفرد بدون أهداف ووسائل سلوكية تساعده على اكتساب الخبرات والتجارب والمعلومات التي تتطلبها حياته الخاصة والعامة لا يمكن أن يطور نفسه وينمي قدراته التي يحتاجها المجتمع، والأفراد الذين يحيطون به يقومون بتربية الفرد فيكتسب منهم الأدوار التي تكون مكملة لدوره (دينكن، 1980)، إذ التنشئة تؤثر تأثيراً بليغاً في حياة الفرد الفكرية وفي أسلوب حياته وترسم شخصيته وتجعله قادراً على مواجهة الحياة بدافع التقليد والاقتداء، فالتقليد من وجهة نظر ابن خلدون عريق في الآدميين حيث يقول: "انظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم" (ابن خلدون، 2002: 149).

إذا تُعرف التنشئة بأنها عملية تلقين الفرد المعرفة والقيم والاتجاهات والمفاهيم العامة في مجتمعه الذي يعيش فيه حتى يتمكن من إشغال مجموعة أدوار تحدد نمط سلوكه اليومي، وهناك من يرى أن مفهوم التنشئة يشير إلى العملية التي يكتسب خلالها الأفراد سلوكهم، ولا تؤثر فقط عملية التنشئة في سلوكهم وإنما كذلك في قدراتهم، لما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الأفراد من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي، وكيفية الاختيار، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة في المجتمع، التي تبدو مسايرة ومواكبة للتغيير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع، ينتج عنها نتائج سياسية أو اجتماعية أو ثقافية (الطيب، 2007). إذاً التنشئة هي عملية تَعلم وتَعليم، تقوم على أساس تفاعل بين الفرد والعديد من مؤسسات المجتمع الذي يعيش فيه، وتهدف إلى إكساب الفرد معرفة وقيماً واتجاهات مناسبة للقيام بأدوار اجتماعية/سياسية معينة تمكنه من مسايرة مجتمعه والتوافق معه، وتكسبه الطابع الاجتماعي/السياسي، وتُيسر له سبل الاندماج في الحياة الاجتماعية. كما أن التنشئة الاجتماعية لا تعني كساء وطعاما فقط، إنما تضطلع بمهمة غرس القيم والاتجاهات التي تقوم بها الأسرة والجهات التعليمية وغيرها من قنوات التنشئة (خليفة، 1990).

من أهم قنوات التنشئة التي تبني التوجهات بحسب سيدني فيربا وجابرييل ألموند المؤسسات السياسية والتعليمية، وتقوم بذلك عن طريق التأثير على فكر الأفراد وتوجيههم لأمر ما، لأن من مكونات التوجهات، التوجهات الإدراكية والتوجهات المعرفية والتوجهات العاطفية. (عوض، بلا تاريخ)

وللتأثير على تلك التوجهات لا بد من التأثير على الأفراد من الناحية المعرفية والإدراكية والعاطفية للمجتمع. بالاستناد إلى ذلك يمكن القول أن وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية باعتبارها تشكل إحدى قنوات التنشئة، فقد ساهمت في توجهات الطلبة الفلسطينيين من التعليم الأكاديمي نحو التعليم المهني من خلال التركيز على توجهاتهم من الناحية المعرفية للطلبة والعاطفية لهم. وعملت على تغيير النظرة المجتمعية الفلسطينية إلى التعليم المهني والتقني بشكل وضيع.

ولذلك عمدت في البداية إلى تنشئة الجيل الناشئ من الطلبة عبر تغيير توجههم نحو التعليم المهني والتقني وقامت بذلك من خلال دمج مفهوم التعليم المهني والتقني في الصفوف المدرسية كعملية إلزامية في صفوف السابع والثامن والتاسع. حيث يستطيع الطلبة خلال تلك الصفوف المبكرة من التعليم أن يتعلموا في كل عام دراسي ثلاثة حرف وصولاً إلى الصف العاشر. ويتم تأهيلهم لاختيار التخصص الذي يرغبون به. (صيدم، 2019).

كما عمدت الوزارة لتنشئة الطلبة والتأثير على توجهاتهم العلمية من خلال دورها في إعادة إحياء المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني التقني بالتنسيق مع كل من وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الأوقاف، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. فعمل هذا المجلس على إلغاء محدودية حملة الشهادات المهنية حيث أصبح بإمكان الطالب إكمال دراسته الجامعية في جميع التخصصات ماعدا الطب البشري، لأن الطالب يحتاج إلى مواد تخصصية، فقامت الوزارة بترويض الفرع التجاري عن طريق تغير نظام الثانوية العامة واستحداث تخصص الريادة والأعمال، مما أدى إلى زيادة الإقبال عليه. وعملت أيضا على إدخال مفهوم الدمج الإلزامي في العملية التعليمية وإلغاء الثانوية العامة لمن يذهب بالتخصصات المهنية عبر ما أسموه التقييم بالمشاريع. وبذلك يستطيع الطلبة أن يتخرجوا وفق تقييم مشاريعهم المتخصصة في صلب تخصصهم وثم يستطيعوا الذهاب إلى الدبلوم، وبعدها الالتحاق بدراسته الجامعية، وأدت هذه الخطوات إلى إقناع الأبناء لآبائهم بأهمية التعليم المهني والتقني. (صيدم، 2019).

وكان لوزارة التربية والتعليم باعتبارها كقناة للتنشئة دور للتأثير على تغيير توجهات الطلبة نحو التعليم المهني والتقني من خلال تغيير نظرة المجتمع الفلسطيني السلبية عن التعليم المهني، بالاستعانة بوسائل الإعلام المحلية، ومن خلال المعارض الحرفية التي تقوم بها الوزارة ضمن حملة ممنهجة، ومن خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في توعية الأهل والمجتمع بضرورة توجيه أبنائهم نحو التعليم المهني والتقني. (خطة وزارة التربية والتعليم 2016-2017) ولن تقف الوزارة بالتأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني والتقني عند هذا الحد، بل قامت بإحضار أولياء أمور الطلبة الذي يعملون في المهن المختلفة وإعطائهم الفرص ليقوم بشرح أهمية مهنتهم في المجتمع، وبذلك عمدت على تغيير النظرة السلبية للأهالي عن التعليم المهني عندما بينت أن التعليم المهني والتقني لا يقلل من احترام الناس لهم. إضافة لذلك فقد استخدمت الطلبة كسفراء لإقناع ذويهم من أجل تغيير توجهاتهم السلبية نحو مفهوم التعليم المهني والتقني، (ذياب، 2019).

المبحث الثالث-دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة.

في هذا المحور سيتم معالجة دور وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التأثير على توجهات الطلبة، حيث سيتناول عدة عناوين، الأول سيتعرض لدور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال المناهج الدراسية، والثاني سيكون حول دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات لدى الطلبة من خلال قوانينها، والثالث حول دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال تهيئة البنية التحتية للمدارس، والرابع حول دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال إعداد المدرسين، والخامس دور الاحتلال الإسرائيلي في إعاقة دور وزارة التربية والتعليم في توجهها نحو تعزيز التعليم المهني والتقني في فلسطين.

المطلب الأول- دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال المناهج الدراسية:

يتضح دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين من خلال المؤشرات الإحصائية إذ كانت المؤشرات الإحصائية لتوجه الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني منخفضة ثم بدأت بالارتفاع التدريجي، إذ أوضح تقرير جهاز الإحصاء المركزي أن نسبة الالتحاق بالتعليم المهني منخفضة ولم تزد في إي من الأعوام خلال الفترة التي سبقت دمج التعليم المهني في المدارس عن 3% بل وأخذت في التراجع في السنوات الأخيرة، نتيجة لزيادة إقبال الطلبة على الفروع الأكاديمية وخاصة فرع العلوم الإنسانية. (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، 2014).

ويُلاحظ أن ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم المهني في عام 2019/2018 (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018-2019، 2018)، استدعى تطوير وزارة التربية والتعليم المناهج الدراسية الخاصة بالتخصصات المهنية والتقنية للمدارس المهنية والتقنية. واعتمدت على معادلة خاصة (بالمعلم والمتعلم والمنهج)، حيث يشكل المنهاج حلقة الوصل بين المعلم والمتعلم وعليه يمكن النظر إلى المنهج التعليمي الخاص بالتعليم المهني باعتبارها أحد أهم الوسائل التي تُعنى برفع المستوى الثقافي والعلمي والرقي بالدولة. (جويلس، 2010)

عليه فقد أولت وزارة التربية والتعليم أهمية بمحتوى المناهج الدراسية من الناحية العلمية والعملية لمواكبة ما يحدث من تغيرات وإدخالها إلى المناهج التي يدرسها الطلبة واتباع أساليب تدريس حديثة للمادة العلمية أو تطبيقها على أرض الواقع. حيث تم اعتماد المنهجية الوطنية المعيارية لتطوير هذه المناهج وهي منهجية "تقوم على تطوير مناهج التعليم الثانوي للصفين (12، 11) لكافة

التخصصات حسب احتياجات السوق وفق أحدث المنهجيات العالمية المواكبة للتطورات العلمية" (عدوان، 2020).. وذلك عن طريق العمل على تطوير الخطط الدراسية تطوير الخطط الدراسية للبرامج والتخصصات التقنية في الكليات وتوحيد مسميات البرامج بين مختلف الكليات في الوطن بما فيها قطاع غزة، حيث بدأت الوزارة بذلك في العام 2018، من خلال وضع خطة لتطوير ودمج خطط البرامج الموجودة، وكذلك إلزام الكليات عند تقديم طلبات اعتماد البرامج الجديدة من خلال الهيئة الوطنية للجودة والنوعية باستخدام نفس المنهجية في تطوير خططها (خطة وزارة التربية والتعليم 2017-2018).

إضافة لذلك عملت الوزارة على تشكيل لجان تتكون من خبراء من مختلف التخصصات المهنية من أجل العمل على إصدار مناهج مناسبة لاحتياجات المجتمع بالإضافة إلى ذلك فقد عملت هذه اللجان دليل يقوم بمساعدة المعلم في تحديد أهدافه والطرق التي سوف يتبعها من إيصال المعلومة للطلبة بالشكل الصحيح الذي يتناسب مع قدراتهم من خلال هذا التطور بالمناهج الدراسية تم العمل على زيادة عدد التخصصات وقد بلغ عدد التخصصات المهنية 28 تخصص توزعت بين الفروع المهنية الأربعة (الصناعي، الزراعي، الاقتصاد المنزلي والفندقي). (خطة وزارة التربية والتعليم 2016-2017)

ان الاقبال المتزايد من قبل الطلبة على التعليم المهني والتقني كان نتيجة ربط المدخلات والمخرجات (توفير المهن حسب احتياجات السوق) حيث وصلت نسبة التوظيف للخريجين من المراكز التدريبية (85%) مقارنة بنسبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية(55%) ويعود السبب الرئيسي إلى دراسة احتياجات السوق(متطلبات السوق من العمالة) وضعها ضمن الخطة التي تقوم بها الوزارة من أجل توجيه طلبتها نحو التعليم المهني والتقني(الحلته، 2023).

المطلب الثاني-دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات لدى الطلبة من خلال قوانينها:

لوزارة التربية والتعليم دور في التأثير على توجهات الطلبة من خلال قوانين جديدة تشجع على التعليم المهني والتقني وتحمي حقوق الطلبة عندما يتخرجون من المدارس ويلتحقوا بسوق العمل من خلال اقتراحها عدد من القرارات والقوانين لمجلس الوزراء تعتمدها. حيث قامت وزارة التربية والتعليم العالي في هذا الجانب في ظل دراسة وتحليل التوجهات التي بدأتها الحكومة بشكل موسع ومنظم لدعم تطوير قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك إيماناً منها بأهمية المساهمة في تحسين الواقع الفلسطيني وإيجاد فرص عمل مناسبة للشباب داخل فلسطين ووصولا إلى الأسواق الخارجية. وذلك بشكل ينسجم مع جدول أعمال السياسات الوطنية وأولوياتها "(الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014 – 2030) .

قام مجلس الوزراء باعتماد العديد من السياسات والتوجهات الجديدة التي انطلقت من قانون التربية والتعليم، مثل ما يتعلق بدمج التعليم المهني والتقني في التعليم الأساسي، وافتتاح مسار الصف العاشر المهني، ومنها ما يتعلق بقرارات مجلس الوزراء باعتماد مسار الكفاءة المهنية، وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني الذي يجمع مختلف الشركاء المحليين المساهمين في هذا القطاع سواء من وزارات، ومؤسسات أهلية، وممثلي سوق العمل، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والبدء بإعداد أول قانون للتعليم والتدريب المهني والتقني (نخلة، 2019).

عملت وزارة التربية والتعليم على سن قوانين تقوم بموجبها بتوجيه الطلبة إلى التخصصات المهنية وبناء التوجهات والسياسات حيث تم المصادقة عليها بموجب القرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (17/103/04)، كما تم اعتماد وحدات مهنية في الصفوف من السابع وحتى التاسع، بهدف تعريض الطلاب في هذه المرحلة لبعض المهن لاستقطاب ميولهم للتوجه نحو التعليم المهني والتقني في المراحل الدراسية التالية (قرار مجلس الوزراء رقم 2017/103/04، 2017).

إضافة لذلك اشتمل قانون التعليم رقم (2017/8) مواد تدعم التعليم المهني، وذلك في المادة (9) منه الذي عمل على دمج التعليم المهني بالتعليم العام يبدأ من الصف السادس الأساسي. وكذلك المادة رقم (11)، التي أوضحت بأن التعليم المهني يبدأ من الصف العاشر المهني وذلك لتعريض الطلبة بشكل أوسع للتعليم المهني بهدف تعريفهم بالتعليم المهني بشكل أوسع (قرار مجلس الوزراء رقم 103/04/، 2017، 2017).

ويجري العمل حالياً على سن قانون من أجل حماية الطلبة الخريجين، وذلك من خلال ضبط المهن. بحيث يمنع أي ورشة فنية ومهنية بدون حصول صاحبها على شهادة رسمية معترف بها. مما يساعد الخريجين على حماية حقوقهم وتوفير الفرصة الكاملة للعمل في الأسواق الداخلية والخارجية، لكن قد يحتاج سن مثل هذا القانون إلى توافر جميع الجهود بين الأطراف المساهمين في هذا المجال. لكن تبرز مشكلة الوضع السياسي غير المستقر في السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة بسبب الانقسام بين شطري الوطن (غزة والضفة)، وهو ما قد يقلّل من إمكانية تطبيق هذا القانون (صيدم، 2019).

المطلب الثالث- دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال تهيئة البنية التحتية للمدارس:

يتضح كذلك دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال تهيئة البنية التحتية للمدارس، حيث عملت وزارة التربية والتعليم على توفير البنية التحتية للمدارس من خلال توفيرها الغرف والمشاغل الصفية والمختبرات.

يتبين جهود الوزارة المبذولة في سبيل تهيئة البنية التحتية للمدارس على التعليم المهني والتقني من خلال خطة الوزارة التطويرية (2017-2022) التي ركزت على مجموعة من التدخلات الهادفة إلى دعم تطوير قطاع التعليم المهني والتقني في فلسطين بشكل يسهم في تحقيق الأهداف التي تبنتها الحكومة (خطة وزارة التربية والتعليم 2017-2022). وقامت بذلك من خلال تنسيقها مع مركز تطوير التعليم المهني والتقني (الذراع الفني للمجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني) وسائر الشركاء المحليين.

بدأت الوزارة باستخدام البنية التحتية المتوفرة للتعليم والتدريب المهني ضمن ما اصطلح على تسميته مؤسسات التعليم والتدريب المهني للمستويات الأربعة التي أقرها المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني. بحيث يستطيع الطالب بعد تخرجه من الصف العاشر التوجه الى أحد مسارات التعليم الثانوي المهني. بدء الوزارة بفتح صفوف العاشر المهني في مناطق مختارة من الضفة الغربية في العام 2017 وبلغ عدد الصفوف التي تم افتتاحها في ذلك العام (56) شعبة، تواجدت في (46) مدرسة في محافظات الضفة الغربية (صيدم، 2019).

كما أعدت الوزارة في مطلع العام 2018 سياسة للتوسع في توفير البنية التحتية للتعليم، وبما يخدم ضمان التحاق خريجي الصف العاشر المهني الذين تواجدوا في صفوف العاشر المهني في العام الدراسي (2018/2017)، حيث تم إعداد خطة تهدف الى توفير البنية التحتية للتعليم المهني بشكل يضمن التوزيع الجغرافي لتسهيل وصول الطلبة، وذلك من خلال توزيع محافظات الوطن بشكل أولي إلى (56) عنقود، ينبغي أن يتوفر في كل منها إما مدرسة مهنية أو وحدة مهنية (أي البنية التحتية التي تسمح بتقديم تعليم مهني في تخصص واحد إلى (3) تخصصات). ويتم الاستفادة من الغرف والمباني الموجودة في مدارس التعليم العام، شريطة توفير الأجهزة والمعدات المناسبة لهذا التخصص، على أن يستمر طلبة الفرع المهني ومعلميهم باستخدام مرافق المدرسة الأخرى في التعليم (نخلة، 2019).

بدء تطبيق خطة الوزارة بفتح صفوف العاشر المهني في مناطق مختارة من الضفة الغربية في العام (2018/2017)، حيث بلغ عدد الصفوف التي تم افتتاحها في ذلك العام (56) شعبة، تواجدت في (46) مدرسة في محافظات الوطن. كما تم التوسع في العام الدراسي (2019/2018) في عدد شعب الصف العاشر المهني حيث بلغ عددها (74) شعبة موجودة في (64) مدرسة مع توفير المعدات والمواد اللازمة لتطبيق المناهج الدراسية بالإضافة إلى توفير معدات الأمان اللازمة لسلامة الطلبة (صيدم، 2019).

وعليه تمكنت الوزارة في العام (2019/2018) من استيعاب (535) طالب/ة. ولم يقف دور الوزارة عند هذا الحد، فقد تم افتتاح أول روضة مهنية نوعية في فلسطين عام 2019، وذلك بمدرسة دير نظام الثانوية المختلطة في مديرية تربية رام الله والبيرة، إذ تضم الروضة غرفاً تخصصية للتعليم المهني، مع توفير جميع الاحتياجات الخاصة بالتدريب بالإضافة إلى ساحة وحديقة ووحدات صحية. ويقوم الأطفال في هذه الروضة باستعمال الأدوات الحقيقية (المعدات التي يتم استخدامها أثناء العمل في الورشات الرسمية) مع ضمان اتباع اجراءات السلامة العامة وهذا الروضة لها أثر كبير في تغير نظر المجتمع للتعليم المهني (التميمي، 2019).

رغم كل ما قامت به وزارة التربية والتعليم من تأهيل البنية التحتية للروضات والمدارس لتلائم التعليم المهني، إلا أنها بقيت تعاني من صعوبات ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، حيث وجدت صعوبة بتوفير المعدات والمختبرات وتجهيز المدارس في المناطق المصنفة (ج) والخاضعة تحت السيطرة الأمنية للاحتلال الاسرائيلي. حيث كانت هناك ملاحقات لكادر الوزارة من الاحتلال الإسرائيلي، حيث قام الاحتلال الإسرائيلي عدة مرات بمصادرة المعدات والأدوات الخاصة بتدريب الطلبة في هذه المدارس، بالإضافة إلى ما قام به الاحتلال من هدم بعض المدارس وإغلاق بعضها الآخر، وهو ما ترتب عليه من صعوبة لدى كادر الوزارة والعاملين في المدارس من الوصول إليها. وعمل الاحتلال كذلك على منع المدارس من التزويد بالشبكات المختلفة مثل (الكهرباء، الماء، الهاتف). وتحدياً لكل هذه الصعوبات الناجمة عن الاحتلال التي أعاقت تأهيل المدارس لتلائم التدريب المهني والتقني، فقد قامت الوزارة بتوفير غرف صفية متحركة (كرفان) لوحات شمسية من أجل توليد الطاقة الكهربائية لتناسب ورش العمل في المدارس. (نخلة، 2019).

لم يقف دور وزارة التربية والتعليم في دعم توجهات الطلبة نحو التعليم المهني والتقني في تطوير البنية التحتية للمدارس فقط بل عملت وبالشراكة مع وزارة العمل ووزارة المالية على دعم المركز المهنية (مركز التعليم المهني والتقني التابع لوزارة العمل) من خلال ادخالهم ضمن خطة الوزارة لتطوير البنية التحتية والمناهج والمدرسين بما يرقى بمستوى التعليم على مستوى العالم من خلال إصدارها الشهادات المعترف بها محليا ودولياً وتوفير أحدث الأدوات والمعدات التدريبية بالتنسيق مع المؤسسات الدولية المختلفة. (مهيار، 2023)

المطلب الرابع- دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة من خلال إعداد المدرسين:

مما يدل كذلك على دور وزارة التربية والتعليم في التأثير على توجهات الطلبة، إيجاد كادر للهيئة التدريسية في المدارس وتأهيله ليلائم التعليم المهني والتقني، فعندما يكون هناك كادر تدريسي مؤهل لتدريس الطلبة التعليم المهني وتدريبهم، فيؤثر ذلك على توجهاتهم للالتحاق بالتعليم المهني. حيث يشكل المدرّس عصب عملية التعليم، فهو الموجه والمربي الذي يعمل بشكل مباشر مع مفردات المنهج، وتقع على عاتقه مسؤولية إيصال تلك المعلومات إلى طلبته، لذلك، فقد عملت وزارة التربية والتعليم على وضع الخطط لتأهيل المعلمين وتدريبهم وتمكينهم من تنمية تفكير الطلاب، والتعامل مع الفروق الفردية، وربط التعليم المهني والتقني في الحياة، وتهيئة المعلمين للتعامل مع المناهج الدراسية الجديدة وتنمية كفاياتهم المهنية (العلمي وآخرون، 2010). فقامت بعمل دورات مكثفة من أجل تأهيل المعلمين المهني، فاستخدمت أساليب مختلفة للتعليم المهني بحيث تكون وفق حاجات المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، ركزت التربية والتعليم دوراتها على التنمية الزراعية لإعداد المدرسين في مجتمع مدينة قلقيلية لأنه مجتمع زراعي. أما في المناطق الجنوبية مثل مدينة الخليل فقد ركز دوراتها لتأهيل المعلمين على الدورات المتعلقة بالريادة والأعمال التجارية، وذلك لازدهار التجارة في تلك المناطق. وبذلك عملت الوزارة على توفير هذه التخصصات التي تخدم المجتمع المحلي بشكل خاص ومن أجل ذلك كان لابد من إعطاء المدرسين دورات تشتمل على التركيز على عدد محدود من المهارات في الدورة التدريبية الواحدة ليكون لها أثر أكبر. وايضا استخدام استراتيجيات تدريسية حديثة والتي تساهم في تطوير أداء المعلمين والعمل على تطوير الآليات الترقيات والحوافز وغيرها (التميمي، 2019).

وقد سعت الوزارة إلى إعداد معلمين في كافة مجالات التعليم المهني، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لهم، وإكسابهم المعلومات النظرية والمهارات العملية، تحقيقاً لمبدأ التكامل بين النظرية والتطبيق، وبين العلم والعمل. وحرصت الوزارة ضمن الدورات والورشات التي عقدتها لإعداد المدرّسين على المهارات اللازمة للتعليم المهني والتقني حسب المعايير الفنية. كما حرصت على إعدادهم على كيفية التعامل مع التقنيات الحديثة، بما يضمن تزويدهم العادات السلوكية الصحية وتطبيق أسس السلامة العامة أثناء استخدامهم واستخدام الطلبة للمعدات والأدوات. (ذياب، 2019)

كان للوزارة كذلك دور بالتأثير على توجهات الطلبة نحو التعليم المهني، من خلال إعداد المدرسين. حيث حرصت الوزارة على عقد دورات لهم حول كيفية التعامل مع المجتمع المحلي لتغيير توجهاتهم السلبية حول التعليم المهني. وتمكنت الوزارة من ذلك عبر إشراك الأهالي في بعض الدورات التدريبية ليعرفوا أهمية التعليم المهني والتقني، والفرص المستقبلية التي تنتظر ابنائهم للعمل بدل البطالة المتوقع أن تنتظرهم خاصة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وكي يعرفوا أن هذا النوع من التعليم لا يقل أهمية عن التعليم الأكاديمي. وبذلك، ساعدت تلك الدورات التي عقدتها الوزارة بالتأثير في توجهات الأهالي وأبنائهم الطلبة نحو التعليم المهني. (بني عودة، 2019).

كذلك قامت وزارة التربية والتعليم بإرسال عدد من معلمي المدارس المهنية إلى الدول المتقدمة في مجال التدريب المهني والتقني مثل ألمانيا وإيطاليا وسلوفاكيا ليتلقوا التدريب اللازم لرفع مهاراتهم في مجال التعليم المهني، ليتم الاستفادة منهم في نقل المعرفة الحديثة لطلبة التعليم المهني في فلسطين. (تمام.2023).

المبحث الرابع-دور الاحتلال في إعاقة دور وزارة التربية في توجهها نحو تعزيز التعليم المهني والتقني في فلسطين

قطاع التعليم الفلسطيني ليس بمعزل عن الأحداث السياسية والمعيقات والتحديات التي لا تقتصر على العملية التعليمية فحسب بل تتعرض منظومة التعليم بأكملها في فلسطين لمعوقات سياسية من قبل الاحتلال الإسرائيلي تعمل على تقليص سيادة وسلطات الوزارة في صياغة نظام تعليم يفي بمتطلبات وطموحات المجتمع الفلسطيني للترقي والتطور، يعاني قطاع التدريب المهني والتقني في فلسطين من مجموعة من هذه المعوقات من أهمها: سياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي أفقدته القدرة على التطور للحيلولة دون أن يصبح ضمن سياسة وطنية فلسطينية تكسبه الكفاءة والقدرة على الارتباط بمتطلبات سوق العمل المحلي على نحو يخدم المصالح الاقتصادية والتنموية الفلسطينية. وتستهدف سياسات الاحتلال التعليم والمؤسسات التعليمية في أراضي الضفة الغربية من خلال: (سباعنة، 2022)

1- اعتقال المعلمين وملاحقتهم.
2- ارتقاء عدد من المعلمين شهداء بسبب الاعتداءات الاحتلالية.
3- اعاقة ووقف بناء المدارس في مناطق في الضفة الغربية.
4- محاربة المناهج الفلسطينية والمطالبة بتغييرها بحجة (دعم الارهاب).
5- ملاحقة الطلبة الفلسطينيين واستهدافهم سواء بالاعتقال أو الشهادة أو الإصابة.
6- منع وصول الطلبة إلى مدارسهم.
7- إغلاق عدد من المدارس.

8- اقتحام عدد من المدارس والاعتداء على الطلبة والطواقم التدريسية.

ومن الأمثلة على هذه المعوقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي إغلاق المدارس المهنية كما حدث في مدينة القدس حيث أغلق الاحتلال المدرسة الصناعية الثانوية في القدس، التابعة لجمعية لجنة اليتيم العربي الأردنية، الموجودة في أراضي المنطقة الصناعية في عطروت شمال القدس، وذلك من أجل هدمها وضمن أرضي المدرسة البالغة 40 دونماً لمتنزه قومي ينوي الاحتلال إقامته حول مغارة (وعر أبو هرماس) التاريخية. (قضية مدرسة اليتيم العربي- وعر أبو هرماس) (عطروت، 2023). وتعددت السياسات الإسرائيلية تجاه التعليم الفلسطيني بشكل عام والتعليم المهني بشكل خاص من خلال القوانين العسكرية والحواجز والبوابات الإلكترونية وجدار الفصل العنصري وتعرض الطلبة والمدرسين في بعض الأحيان للاعتقال، والعديد من الإجراءات العقابية التي تمنع من وصول الطلبة والمعلمين للمدارس، وفرض القيود على الأدوات الفنية التي تستخدم لغايات التدريب والتعليم وعدم السماح بتوريد بعض الأجهزة والمعدات الخاصة بالتدريب خوفا من استخدامها في تصنيع الأدوات القتالية (السلاح) مثل ماكينات الخراطة الليزرية (C.N.C) واللحام تحت الماء أو المعدات اللازمة لشبكات الأمن السيبراني ومعدات التشفير ذات المستوى العالي.(الإمام، 2023)

ناهيك عن إجراءات العقاب الجماعي التي يقوم بها الاحتلال ضد المدارس الفلسطينية بذريعة الأمن، مثل ما حدث في مركز التعليم المهني- عقبة جب، حيث فرض نظام حظر التجوال على مخيم عقبة جبر لمدة اسبوع، ومنع الدخول والخروج من مدينة أريحا واحتجاز المعدات الصناعية وأدوات التدريب الخاصة بالمركز بحجة الدواعي الأمنية. (الحلته، 2023)

وتواجه السلطة الفلسطينية مشكلة أساسية في استيراد المعدات والآلات والادوات الخاصة بالتدريب المهني بمختلف أشكالها، حيث تخضع هذه المعدات إلى إجراءات معقدة جداً قد تستغرق أكثر من سنة من قبل الاحتلال الإسرائيلي قبل أن يحصل على ضمانات من الجانب الفلسطيني أن هذه المعدات ستستخدم لغايات التدريب المهني فقط. (عليان، 2023)

4-خلاصة نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن لوزارة التربية والتعليم باعتبارها أحد قنوات التنشئة دور إيجابي في التأثير على توجهات الطلبة الفلسطينيين نحو التعليم المهني والتقني ويمكن تلخيص هذا الدور هذا الدور في التالي:

1. يوجد توجه عام لدى الجهات الحكومية ومنها وزارة التربية والتعليم نحو دعم التعليم والتدريب المهني والتقني.
2. عملت وزارة التربية والتعليم على إدخال التعليم المهني في المدارس، وتغيير النظرة المجتمعية السلبية تجاهه، عبر استعانتها بالإعلام، وتنظيم المحاضرات، وورش العمل المهنية.
3. قامت وزارة التربية والتعليم بتحديث المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم المهني والتقني لتلائم التطور التكنولوجي والمعرفي وتواكب حاجة المجتمع المحلي منه.
4. عملت وزارة التربية والتعليم على سن مجموعة من القوانين التي تحمي الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق في التعليم المهني والتقني مستقبلاً للعمل في المجالات التي درسوها، ضمن نظام التعليم المهني والتقني الحديث.
5. قامت وزارة التربية والتعليم بتهيئة البنية التحتية من مدارس ومختبرات تلائم التعليم المهني والتقني، بما فيها المدارس في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الاحتلال.
6. قامت وزارة التربية والتعليم بتأهيل المدرسين للتعليم المهني والتقني، ودمج مدرسين جدد متخصصين في مجالات مختلفة من التعليم المهني والتقني، بحيث يستطيعوا التعامل مع النظام الجديد في التعليم.
7. يوجد دور مؤثر للاحتلال الإسرائيلي في وضع معوقات أمام نظام التعليم الفلسطيني بشكل عام والتعليم المهني والتقني بشكل خاص.

على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم حسب الدراسة تلعب دوراً ايجابياً في التأثير على توجه الطلبة نحو التعليم المهني والتقني، لكن ما زال على الوزارة العمل وفق خطة استراتيجية وطنية لزيادة الوعي بأهمية التوجه نحو التعليم التقني والمهني، بشكل عام ولفلسطين بشكل خاص لمعالجة مشاكل البطالة والازدحام في الوظائف الحكومية والتي تثقل على هيكل الميزانية الوطنية. ويجب التوجه لأخذ تجربة ناجحة من إحدى الدول لدعم التعليم المهني والتقني والعمل على اسقاط هذه التجربة على الواقع الفلسطيني والاستفادة منها.

5-توصيات الدراسة ومقترحاتها.

أولاً: توصيات خاصة بالأهالي:

1. الاهتمام بتوجيه أبنائهم نحو التعليم المهني والتقني، وعدم اقتصار توجيههم لأبنائهم نحو التعليم الأكاديمي.

2. تطوير الثقافة المجتمعية والتوعية لتغيير نظرتهم السلبية نحو التعليم المهني والتقني، والنظر إليه بأهمية واحترام.
3. التعاون مع وزارة التربية والتعليم من خلال المعارض الحرفية ودعم الوزارة فيما تحتاجه لتطوير في هذا النوع الجديد من التعليم.
4. وهذه التوصيات مهمة كون الأهل لهم الدور الأكبر في تعزيز رفع النظرة الدونية للمهنيين والتقنيين وتشجيع أبنائهم (ذكوراً وإناثاً) للالتحاق بالمدارس المهنية وورش التدريب المهني.

ثانياً- توصيات خاصة بوزارة التربية والتعليم:

1. العمل على إيجاد نظام مُحَوْكم فعال للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من أجل أن يساعد في تحقيق الفعالية والكفاءة والاستدامة ويسمح بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني.
2. ضرورة العمل على تطوير مناهج التعليم المهني والتقني لتواكب التطور التكنولوجي العالمي، ومراعاة متغيرات العصر الحالي.
3. العمل على توفير مركز خاص لتدريب الكوادر التعليمية والإدارية للمدارس التقنية تابع لوزارة التربية والتعليم، يكون مجهزاً بكل ما يلزم لأداء البرامج التدريبية المختلفة.
4. الاستمرار في خططها نحو دعم التعليم المهني والتقني لزيادة تأثيرها على توجهات الطلبة نحو هذا النوع من التعليم. وتفعيل الحملات الإعلامية للمجتمع المحلي لبيان أهمية التعليم التقني والمهني في معالجة مشكلة البطالة.
5. ضرورة العمل على تفعيل دور المشاركة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني في دفع التوجه العام نحو التعليم المهني.
6. إشراك القطاع الخاص في تحديد الأنشطة المهنية والتقنية اللازمة.
7. زيادة دعم البنية التحتية لمدارس التعليم المهني والتقني وفي جميع التخصصات.
8. زيادة الاهتمام بمدارس التعليم المهني والتقني لا سيما في المناطق المهمشة وفي مناطق (ج) الخاضعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.
9. ضرورة التخطيط وبناء نماذج خاصة بتطوير التعليم المهني كونه يساعد في توفير فرص عمل والحد من البطالة
10. الاعتماد على أساليب تقييمية جديدة في التعليم المهني والتقني تركز على المشاريع والناتج التطبيقي بشكل أكثر من الاعتماد على الامتحانات والجانب النظري التقليدي.

هذه التوصيات وإن كانت وزارة التربية والتعليم توجهت نحو تطبيق بعضها لكن عدم المتابعة الجدية، والتراخي في بعض الفترات يظهر أنه من الضروري التحقق من العمل على إنجازها ضمن خطة استراتيجية وطنية تسعى لتعزيز نشر ثقافة التعليم المهني والتقني المساعدة على توفير كفاءة مهنية يستفيد منها الوطن وتخفف من البطالة الناتجة من تكتل خريجي التعليم الأكاديمي في ظل عدم توفر فرص عمل لهم.

ثالثاً- توصيات للقيادة السياسية للسلطة الفلسطينية:

1. الضغط بالمحافل الدولية على الاحتلال الاسرائيلي من أجل السماح بتطوير التعليم المهني الفلسطيني وتطوير المعدات والورش المهنية اللازمة.
2. إقامة شراكات مع دول متقدمة في مجال التعليم المهني تستطيع من خلالها فتح مدارس أو معاهد تدريب مهنية مواكبة للتطور العلمي العالمي وبأحدث المعدات في فلسطين، كفروع للمدارس والمعاهد الموجودة في بلدانهم، حيث يشمل فتح الفروع الإشراف على هذه المدارس وتطوير الكادر التعليمي والفني لها، كمخرج من رفض الاحتلال لسيطرة السلطة الفلسطينية على مثل هذه المدارس أو المعاهد.
3. تشجيع إقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تستوعب خريجي المدارس والمعاهد المهنية، ليكونوا فاعلين في رفد الاقتصاد الفلسطيني.
4. التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات لإقامة فروع لمصانعها في فلسطين، مما يزيد من القدرة الاستيعابية لسوق العمل لخريجي المعاهد والمدارس المهنية، والذي بدوره يشجع الأهالي والطلاب على الالتحاق بمثل هذه المدارس المهنية والتقنية. في ظل البطالة المنتشرة لحملة الشهادات الجامعية الأكاديمية.
5. يجب على قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية وأثناء وضعها للسياسة العامة للحكومة ورسمها الخطط الإستراتيجية لمعالجة شح الوظائف وبروز البطالة بين خريجي الجامعات، وندرة الأيدي المهنية التي تمتلك الكفاءة والخبرة، أن تضع نصب عينها ضرورة إعادة الاعتماد على التعليم المهني والتقني لرفد المصانع والمشاريع بالأيدي العاملة المؤهلة، وتوسيع إقامة المدارس والمعاهد المهنية والتقنية التي تمنح شهادات متخصصة لتشجع الأهالي على إلحاق أبنائهم بها.

قائمة المراجـــع.

أولاً-المراجع بالعربية:

- ابن خلدون، عبد الرحمن. (2002) مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار الفكر).
- أحمد، هـ. وآخرون (2017) المعايير المهنية لمعلمي التعليم المهني، (وزارة التربية والتعليم: رام الله).
- الآغا، هـ. (2018). " أثر بعض المتغيرات في اتجاه طلبة الصف العاشر الأساسي نحو الالتحاق بمسار التعليم الثانوي المهني والتقني في فلسطين وسبل تعزيزه"، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الإنسانية، .264-229 :(22)12
- الإمام، ب. (1، ايلول 2023). مقابلة مع "مدرب مهني مختص. (شيخ علي، أ. المحاور)
- بني عودة، ع. (07، تشرين ثاني2019). مقابلة مع "طالب من مدرسة نابلس الصناعية في مديرية شمال نابلس. (شيخ علي، أ. المحاور)
- تاريخ التعليم والتدريب المهني والتقني، (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 / 8 / 2023، من وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: https: //info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9179
- تمام، ع. (3، ايلول 2023). مقابلة مع "مدرس تعليم مهني المدرسة الصناعية- نابلس". (شيخ علي، أ. المحاور)
- التميمي، م. (03، تشرين ثاني2019). مقابلة مع "مدير مدرسة دير نظام الثانوية المختلطة في مديرية رام الله والبيرة. (شيخ علي، أ. المحاور)
- الجهاز المركزي للإحصاء. (2015) . تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014-2015، رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء. (2019) . تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018-2019 رام الله- فلسطين.
- جويلس، ز. (2010) أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراة، غيرمنشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- الحلته، ف. (27،اب 2023). مقابلة مع "مدرب مهني مختص. (شيخ علي، أ. المحاور)
- خليفة، س.، عفونة، س.، وعطير، ن. (2022، تشرين الأول). "مشكلات مدارس التعليم المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين وسبل التغلب عليها. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسيةhttps: //doi.org/10.31559/EPS2022.11.5.12 .DOI: 1126-1140, 11(5),
- الدماغ، ز. وابو حجير، ط. (2022). "واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين ودوره في ريادة المشروعات الصغيرة"، المجلة العربية للإدارة، 42(1)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية، مصر، (95-112)، معرف الوثائق الرقمي: DOI: 2022.222555.10.21608/aja
- ديوان الفتوى والتشريع، 176. (25- 2- 2021). تاريخ الاسترداد 21 / 8 / 2023، من ديوان الجريدة الرسمية- دولة فلسطين: https : //ps.pna.lab/Category/ar/20/الجريدة-الرسمية?page#3=close
- ذياب، ع. (07، تشرين ثاني2019). مقابلة مع "مدير مدرسة نابلس الصناعية في مديرية شمال نابلس. (شيخ علي، أ. المحاور)
- سباعنة، ت. (2022). "الاستهداف "الإسرائيلي" للتعليم في فلسطين"، استرجعت بتاريخ 1 /5 /2023 من موقع مركز الميدان للدراسات والاستشارات، الرابط: https: //almaidan.info/posts/63
- صالح، ا. (2018). " تصور مقترح لتعزيز الصورة الذهنية لدى المجتمع الفلسطيني نحو التعليم المهني والتقني بمحافظات غزة"، المؤتمر العلمي الثاني: مستقبل التعليم المهني والتقني بمدارس التعليم العام في فلسطين. 7-8 أيار، غزة-فلسطين.
- صيدم، ص. (28، تشرين أول 2019). مقابلة مع "وزير التربية والتعليم سابقاً. (شيخ علي، أ. المحاور)
- الطيب، م. (2007) علم الاجتماع السياسي، (بنغازي: منشورات جامعة السابع من إبريل، 2007).
- عبد، خ. (1990) سيكولوجية الاتجاهات، (القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر)، ص231.
- عدوان، س. (2020). المعايير المتوفرة لدى مديري المدارس المهنية في وزارة التربية والتعليم، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح.
- عطوان، أ. (2001). "مدخل إلى التدريب المهني"، معهد تدريب المدربين، رام الله: فلسطين.
- عفونة، س.؛ وجيتاوي، هـ. (2017). " تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 6 (1): (29-42)
- العلمي ل.، مجدلاوي، أ. (2010)، استراتيجيات التعليم والتدريب المهني والتقني المرجع المعتمد، خطة معدة من وزيري التربية والتعليم، والعمل. رام الله- فلسطين.
- عليان، ن. (5،ايلول 2023). مقابلة مع مدير شركة متخصصة بتزويد المدارس المهنية الفلسطينية بالمعدات (شيخ علي، أ. المحاور)
- عوض، س. (بلا تاريخ) النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق، (القاهرة: جامعة القاهرة).
- فراج، أ. (2022)، " تصور مقترح للتعليم المهني في مدارس محافظة أريحا والأغوار"، (رسالة ماجستير)، جامعة القدس.

- قضية مدرسة اليتيم العربي- وعر أبو هرماس (عطروت). (1 أيار، 2023). المركز الفلسطيني للإعلام. استرجعت بتاريخ 8 / 9 /2023 من الرابط: https: //palinfo.com/news/2023/05/01/834402/
- كحيل، هـ. (2015) تنفيذ الخطط الاستراتيجية للتعليم والتدريب التقني، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)).
- مجلس الوزراء. (17، ايار، 2016). قرار مجلس الوزراء رقم (2017/103/04). رام الله-فلسطين.
- مجلس الوزراء. (2017). مادة (9، 11) من قرار بقانون (8) الخاص بقانون التعليم المهني والتقني. رام الله-فلسطين.
- معياري، م. (1988) التعليم المهني في الأراضي المحتلة، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (1998). اجتماع مسؤولي التعليم الثانوي العام ومسؤولي التعليم الثانوي المهني والفني ومسؤولي تخطيط القوى العاملة حول تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية وبعض الأقطار الأجنبية، الرياض: السعودية.
- مهيار، ع. (6، ايلول 2023). مقابلة مع "مدرب مهني مختص. (شيخ علي، أ. المحاور)
- ميشيل، دينكن (1980) معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، (بغداد: دار الحرية للطباعة).
- نخلة، و. (24، تشرين اول 2019). مقابلة مع مدير عام التعليم المهني والتقني بوزارة التربية والتعليم. (شيخ علي، أ. المحاور)
- وزارة التربية والتعليم العالي. (2017). واقع الخريجين في المدارس المهنية، الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني. رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2012). خطط وزارة التربية والتعليم لتحسين أداء الكليات التطبيقية في ضوء استراتيجية التعليم المهني والتقني، رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2014). الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014 – 2030، رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2016). خطة وزارة التربية والتعليم 2016-2017، رام الله- فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم. (2017). خطة وزارة التربية والتعليم الخماسية 2017-2022، رام الله- فلسطين.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Britannica, T. Editors of Encyclopedia (2023, July 28). Socialization. Encyclopedia Britannica. https: //www.britannica.com/science/socialization
- Given, Lisa M. Ed. (2008). The Sage Encyclopedia of Qualitative Research Methods: A-L; Vol. 2, M-Z Index. California: Sage Publication, Inc.
- Saunders, Mark N. K, Philip Lewis, and Adrian Thornhill. (2019). Research Methods for Business Students. Eighth ed. Harlow: Pearson Education Limited.
- Suen, Elizabeth & Suen, Barbara A. (2019). Intercultural Communication: A Canadian Perspective. Toronto: Canadian Scholars.